

اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الادارة والعدل ناقشت اقتراح قانون تعديل احكام المادة 93 من القانون المتعلق بوضع موضع التنفيذ مشروع القانون المحال على مجلس النواب المتعلق بنظام مجلس شورى الدولة وتعديلاته

الاثنين 13 تموز 2026



عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل المكلفة درس اقتراح القانون الرامي الى تعديل أحكام المادة 93 من القانون المنفذ بالمرسوم رقم 10434 تاريخ 14-6-1975 المتعلق بوضع موضع التنفيذ مشروع القانون المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 8085 تاريخ 31-5-1974 المتعلق بنظام مجلس شورى الدولة وتعديلاته، جلستها المقررة عند الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاثنين تاريخ 2026/7/13، برئاسة النائب غادة ايوب، درست خلالها اقتراح القانون المذكور.

وقد حضر النواب السادة: بلال عبدالله، ملحم خلف، حسين الحاج حسن و ابراهيم منيمنة.

بدأت اللجنة جلستها بمناقشة مواد الإقتراح على ضوء المناقشات والملاحظات التي ابدت في لجنة الإدارة والعدل.

وقد اطلعت اللجنة على قانون مجلس شورى الدولة الحالي واستعرضت بعض الحالات التي صدر بها احكام قضائية مبرمة والتي لم يتم تنفيذها من قبل الإدارة لا سيما في الأحكام التي تشكل أعباء مالية. كما استعرض بعض القوانين المقارنة لا سيما القانون الفرنسي.

وقد بدأت اللجنة بدرس مواد الإقتراح المذكور ومناقشتها، وعلى ضوء المناقشات ادخلت اللجنة بعض التعديلات على مواد من الاقتراح. ونظرا لضيق الوقت رفعت الجلسة على ان تتابع اللجنة عملها في جلسة يوم غد عند الساعة الثانية من بعد الظهر.